م. ع. الاجتماعية والإنسانية. المجلد (24) العدد (1) يونيو 2026م
مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية
https://lafsrj.lafsrj.ly/index.php/JHSS/ar/index

ديناميكيات التضخم والبطالة في الاقتصاد الليبي بناء على فرضية منحنى فيليبس دراسة قياسية عن الفترة (1991-2024)

أسماء عبد الرحمن الطالب*

الهيئة الليبية للبحث العلمي- طرابلس- ليبيا

الملخص

تبحث هذه الدراسة في قياس العلاقة بين ظاهرتي البطالة والتضخم في الاقتصاد الليبي وتحليلها على ضوء فرضية منحنى فيليبس في الفترة من (1991-2024) مع التركيز على تحديد طبيعة هذه العلاقة على المديين القصير والطويل. وتُعد هذه الفترة الزمنية مهمة بشكل خاص في اختيار موضوع الدراسة، حيث شهدت ليبيا خلالها تحولات اقتصادية، وسياسية، واجتماعية كبيرة بما في ذلك فترات من النمو الاقتصادي، تلتها العقوبات الدولية، والاضطرابات السياسية بالإضافة إلى التغيرات في أسعار النفط عالمياً، كل هذه المتغيرات يُحتمل أن تكون قد أثرت بشكل أو بآخر على العلاقة بين البطالة والتضخم، لقد أظهرت نتائج الدراسة من خلال اختبار الحدود(Bounds Test) المستند إلى بيانات سنوية للاقتصاد الليبي وجود علاقة طردية توازنية طويلة الأجل ذات دلالة إحصائية عند مستوى ثقة 10% بين التضخم والبطالة. حيث إن النتيجة عند مستوى ثقة 5% جاءت غير حاسمة لإثبات هذه العلاقة، أما على المدى القصير فتبين من خلال النتائج أن معامل تصحيح الخطأ (Error Correction Model) كان معنوي وسالب الإشارة مما يعكس القدرة على تصحيح الاختلالات في المدى الطويل خلال فترة سنتين.

بيانات البحث

استقبل: 2025/01/12
قبل للنشر: 2026/05/03
نشر الكترونيا: 2026/06/30

الكلمات المفتاحية:

البطالة
التضخم
منحنى فيليبس
نموذج الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة
نموذج تصحيح الخطأ.

Dynamics of Inflation and Unemployment in the Libyan Economy Based on the Phillips Curve Hypothesis" An Econometric Study for the Period (1991-2024)

Asmaa Abdulrahman Al-Taleb*

Libyan Authority for Scientific Research - Tripoli - Libya.

Abstract: This study examines and analyzes the relationship between unemployment and inflation in the Libyan economy, based on the Phillips Curve hypothesis, during the period from (1991-2024). The analysis focuses on determining the nature of this relationship in both the short and long term. This period holds particular significance for the study, as Libya experienced major economic, political, and social transformations, including periods of economic growth followed by international sanctions, political instability, and fluctuations in global oil prices. These variables may have influenced the relationship between unemployment and inflation in various ways. The results of the study, obtained through a bounds test using annual data for the Libyan economic, indicate the presence statistically significant at the 10% confidence level. However, the result at the 5% confidence level was inconclusive in confirming this relationship. In the short term, the findings show that the Error Correction Model (ECM) is statically significant and carries a negative sign, reflecting the Model's ability to correct long-term disequilibria over a two-year period.

Keywords: Unemployment; inflation; Phillips curve; Autoregressive Distributed Lag Periods model (ARDL); Error Correction Model (ECM).

*المؤلف المراسل dr.ataleb@gmail.com

حقوق النشر© 2026 للمؤلف (المؤلفين). هذه المقالة متاحة للجميع بنظام الوصول المفتوح بموجب شروط رخصة المشاع الإبداعي بنسبة المؤلف 4.0 الدولية ((CC BY 4.0.
http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

المقدمة:

يواجه الاقتصاد الليبي تحديات هيكلية ونقدية معقدة تجعل من دراسة المتغيرات الكلية ضرورة ملحة لصناع القرار. وتعد ظاهرة " الركود التضخمي" من أبرز التحديات التي تواجه السياسة الاقتصادية في ليبيا، حيث يتشابك ارتفاع معدلات البطالة مع التقلبات في مستويات التضخم الناجمة عن صدمات عرض النقود وتقلبات أسعار الصرف. تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على العلاقة بين هذين المتغيرين خلال الفترة (1991-2024) وهي فترة شهدت تحولات جذرية في البنية الاقتصادية والسياسية الليبية. ويتأتى ذلك من خلال توظيف أدوات القياس الاقتصادي الحديثة اختبار الحدود تحديداً (Bounds Test) ضمن نموذج ARDL، للتحقق من وجود علاقة تكامل بين البطالة والتضخم، واختبار مدى صمود الفرضيات الكلاسيكية" منحنى فيليبس" أمام خصوصية الاقتصاد الليبي الريعي، مما يمهد الطريق لوضع توصيات تسهم في تحقيق الاستقرار الاقتصادي المنشود..

مشكلة الدراسة:

تتمثل إشكالية الدراسة في تحديد طبيعة العلاقة وديناميكية التوازنية (قصيرة وطويلة الأجل) بين معدلات البطالة والتضخم في ظل بيئة اقتصادية ريعية تتسم بعدم الاستقرار، وذلك للإجابة على التساؤل الرئيس: هل يعكس الاقتصاد الليبي العلاقة التقليدية بين البطالة والتضخم وفقاً لفرضية لمنحنى فيليبس؟

فرضيات الدراسة:

الفرضية الصفرية ((H0: لا توجد علاقة توازنية طويلة الأجل (تكامل مشترك) بين البطالة والتضخم في الاقتصاد الليبي خلال الفترة (1991-2024).

الفرضية البديلة(H1): توجد علاقة توازنية طويلة الأجل (تكامل مشترك) بين البطالة والتضخم في الاقتصاد الليبي خلال الفترة (1991-2024).

أهداف الدراسة:

تسعى هذه الدراسة بشكل رئيس إلى تحليل طبيعة العلاقة بين معدلات البطالة والتضخم في الاقتصاد الليبي، وينبثق عن هذا الهدف الأهداف الفرعية الآتية:

- تحديد طبيعة العلاقة وديناميكية التوازنية في الأجلين القصير والطويل بين البطالة والتضخم في ليبيا.
- اختبار مدى صحة وملاءمة فرضية منحنى فيليبس (العلاقة العكسية) في ظل خصوصية الاقتصاد الليبي كونه اقتصاداً ريعياً.
- تحليل أثر التقلبات الاقتصادية، والصدمات النفطية على مستويات التشغيل والأسعار في بيئة غير مستقرة.

أهمية الدراسة:

تستمد الدراسة أهميتها من الحاجة الملحّة؛ لفهم طبيعة العلاقة بين البطالة والتضخم في الاقتصاد الليبي، وتحديد العوامل المؤثرة فيهما بهدف صياغة سياسات اقتصادية فعّالة تسهم في معالجة هاتين الظاهرتين. كذلك تكتسب أهمية إضافية بالنظر إلى الظروف الاستثنائية وغير المستقرة التي يمر بها الاقتصاد الليبي، والتي تميزه عن غيره من الاقتصادات النامية؛ مما يستوجب فحصاً دقيقاً لمدى انطباق النظريات التقليدية مثل: "منحنى فيليبس" على حالته الواقعية. علاوة على ذلك تسعى الدراسة إلى تقديم تحليل علمي ومنهجي يستند إلى البيانات الكمية، مما يُسهم في تعزيز الفهم لمشكلة الدراسة.

منهج الدراسة:

يعتمد المنهج الوصفي التحليلي الكمي المستخدم في هذه الدراسة على توفير فهم دقيق للعلاقة بين البطالة والتضخم، من خلال الاعتماد على البيانات الكمية واستخدام أدوات القياس الاقتصادي، كما يُمكن هذا المنهج من تقديم تفسير موضوعي لهذه العلاقة؛ وذلك بما يتماشى وأهداف الدراسة وتحقيق نتائجها، وسيتم جمع البيانات المتعلقة بمعدلات التضخم والبطالة في ليبيا خلال فترة زمنية محددة، بالاستناد إلى تقارير البنك المركزي، والبنك الدولي ومنظمة العمل الدولية. ومن تم تحليلها باستخدام البرنامج الإحصائي Eviews 13 لتقدير العلاقة بين المتغيرين في الآجلين القصير والطويل باستخدام نماذج قياسية وهي نموذج الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة Autoregressive Distributed Lag Model ونموذج تصحيح الخطأ Error Correction Model مما يتيح تقديم تحليل شامل ودقيق يعكس ديناميكيات الاقتصاد الليبي.

الدراسات السابقة:

تطرقت العديد من الدراسات السابقة إلى العلاقة بين البطالة والتضخم مستندة إلى الإطار النظري الذي يقدمه منحنى فيليبس حيث يوضح وجود علاقة عكسية بينهما في الأجل القصير. وفيما يأتي عرض موجز على سبيل الذكر لا الحصر لأهم الدراسات ذات العلاقة بموضوع الدراسة ومنها:

- **دراسة ميلتون فريدمان *(1968)*** ، استندت إلى تحليل سلوك الاقتصاد الأمريكي، حيث تناول فيها مفهوم 'المعدل الطبيعي للبطالة'. وأشار فريدمان إلى أن العلاقة العكسية بين التضخم والبطالة التي يقترحها منحنى فيليبس تنطبق فقط في الأجل القصير، في حين تتلاشى هذه العلاقة في الأجل الطويل نتيجة تكيف التوقعات التضخمية لدى الأفراد والمؤسسات في الولايات المتحدة، مما يجعل محاولات خفض البطالة عبر التضخم غير مجدية بنيوياً *(Friedman, 1968, 3)*.

- **دراسة أوليفييه بلانشارد ولورنس كاتز *(1997)***، التي اعتمدت بشكل رئيس على بيانات الاقتصاد الأمريكي، حيث ركزت على مفهوم معدل البطالة غير التضخمي *(NAIRU)* لتحليل العلاقة الديناميكية بين التضخم والبطالة في الولايات المتحدة. وخلص الباحثان إلى أن السياسات النقدية قد تؤثر بشكل جوهري على هذه العلاقة، لا سيما في الاقتصادات التي تعاني من اختلالات هيكلية، مما يجعل من عملية تحقيق الاستقرار الاقتصادي أمراً معقداً يتجاوز مجرد التحكم في عرض النقود*(Blanchard & Katz, 1997, 62)* .

- **دراسة أكيرلوف وديكنز وبيري (2000)**، والتي ركزت على أهمية التوقعات التضخمية في تشكيل العلاقة بين البطالة والتضخم، وأوضحت أن هذه العلاقة تعتمد بشكل كبير على مدى التزام البنوك المركزية بمعدل تضخم مستهدف، حيث تلعب التوقعات دورًا حاسمًا في ضبط السلوك الاستهلاكي والاستثماري معا*(Akerlof, Dickens, & Perry, 2000,43)* .

الدراسات السابقة على المستوى الإقليمي:

- **دراسة إبراهيم، خالد (2018)**، والتي تم فيها استخدام بيانات الاقتصاد المصري لتحليل مدى استمرار صلاحية منحنى فيليبس، وأظهرت النتائج أن العلاقة بين البطالة والتضخم أصبحت ضعيفة نتيجة للتغيرات الهيكلية في الاقتصاد والسياسات النقدية التوسعية التي تم اتباعها خلال الفترة المدروسة (خالد، 20، 2018).

- **دراسة بن سعادة، فاطمة الزهراء (2020)**، أوضحت فيها العلاقة بين البطالة والتضخم باستخدام بيانات الاقتصاد الجزائري للفترة (1990- 2015)، وأظهرت نتائجها وجود علاقة عكسية ضعيفة بين المتغيرين في الأجل القصير، بينما كانت العلاقة في الأجل الطويل غير خطية بسبب تأثير الاختلالات الاقتصادية والمؤسساتية (بن سعادة، 53، 2020).

وتؤكد هذه الدراسات مجتمعة، سواء الكلاسيكية أو المعاصرة منها، على أهمية الإطار الاقتصادي والمؤسسي في تحديد ديناميكية العلاقة بين البطالة والتضخم كما تبرز دور السياسات النقدية والتوقعات المستقبلية في التأثير على هذه العلاقة سواء في الأجل القصير أو الطويل

دراسات سابقة حول الاقتصاد الليبي:

- **دراسة سهام يوسف *(2010)***، والتي استهدفت تحليل العلاقة بين كل من البطالة والتضخم في الاقتصاد الليبي خلال الفترة من (1983-2010) وأسفرت نتائج الدراسة عن وجود علاقة طردية بين المتغيرين مما يشير إلى وجود اختلالات هيكلية في الاقتصاد الليبي، حيث تم تقدير معادلة منحنى فيليبس باستخدام نموذج التحويل بالمقلوب والذي أظهرت نتائجه وجود علاقة تزامنية طردية بين معدل التضخم والبطالة في ليبيا ،وبحسب الدراسة فإن ارتفاع التضخم بمقدار وحدة واحدة يؤدي إلى ارتفاع البطالة بمقدار 0.08 كما أن الحد الأدنى الذي لا ينخفض معدل البطالة دونه في المتوسط مهما أرتفع معدل التضخم هو 0.11 وقد أوصت الدراسة بضرورة معرفة الأسباب الكامنة وراء هذه العلاقة التزامنية الموجبة بين البطالة والتضخم في ليبيا كي يمكن رسم السياسات الاقتصادية الملائمة (يوسف، 32، 2015).

- **دراسة علي أبو العلا (2017)**، على تحليل ظاهرتي البطالة والتضخم في ليبيا، حيث بيّنت أن الأزمات الاقتصادية والسياسية الحادة التي مرت بها البلاد كان لها تأثير كبير على العلاقة بين المتغيرين. وأوضحت الدراسة أن استمرار الانكماش الاقتصادي أسهم في ظهور حالة من الركود التضخمي، وهي حالة نادرة تجتمع فيها معدلات تضخم مرتفعة مع معدلات بطالة مرتفعة مما يدل على تعطل آلية المقايضة التقليدية التي يفترضها منحنى فيليبس (أبو العلا، 48، 2017).

- **دراسة أحمد عبدالله (2021)**، فقد تناولت أثر السياسات النقدية في ليبيا على متغيري البطالة والتضخم. وتوصلت إلى أن غياب الاستقرار السياسي وضعف كفاءة السياسات الاقتصادية المُتبعة كان لهما تأثير سلبي على قدرة الاقتصاد الليبي على تحقيق توازن مستدام بين معدلات البطالة والتضخم. كما أكدت الدراسة على أهمية تطوير أدوات السياسة النقدية وتفعيل التنسيق بين المؤسسات الاقتصادية لضمان فعالية هذه السياسات في تحسين مؤشرات الأداء الاقتصادي الكلي (عبدالله، 27، 2021).

- **دراسة المشاط عبود، بشير المحمودي *(2021)***، التي اعتمدت على النماذج القياسية؛ لتحليل العلاقة الديناميكية بين التضخم والبطالة في ليبيا خلال الفترة (1990-2019) وأظهرت نتائجها وجود علاقة سببية بين المتغيرين حيث اعتمدت الدراسة على اختبار فرضية منحنى فيليبس التي تقضي بوجود علاقة مقايضة بين معدلات التضخم والبطالة في الاقتصاد الليبي خلال فترة الدراسة، وأظهرت نتائج اختبار التكامل المشترك عدم وجود علاقة طويلة الأجل بين المتغيرين. وبناءً على ذلك تم تطبيق نموذج الانحدار الذاتي المتجه *(VAR)* لتحليل العلاقة الديناميكية بين التضخم والبطالة في الأجل القصير وأشارت نتائج تقديرات النموذج إلى وجود علاقة مقايضة بين المتغيرين في الفترات السابقة، مما يدل على وجود علاقة في الأجل القصير. كما أظهرت نتائج اختبار السببية لجرانجر وجود علاقة ثنائية الاتجاه بين التضخم والبطالة، مما يشير إلى أن كل من المتغيرين يؤثر في الآخر في الأجل القصير. وبالتالي فأن هذه النتائج تدعم صحة فرضية منحنى فيليبس في الاقتصاد الليبي في الأجل القصير (عبود، المحمودي، 32، 2021).

- **دراسة عبدالرزاق محمد التلاوي: *(2024)*** أشارت إلى وجود علاقة سببية بين معدلات البطالة والتضخم في ليبيا، مع توصية بضرورة فهم الأسباب الكامنة وراء هذه العلاقة لوضع سياسات اقتصادية ملائمة حيث استهدفت الدراسة اختبار العلاقة بين التضخم والبطالة في الاقتصاد الليبي خلال الفترة (1991- 2023) باستخدام منهجية التكامل المشترك بأسلوب إنجل جرانجر *Engel-Granger* ونموذج تصحيح الخطأ *Error Correction Model* وعلى سببية جرانجر للتعرف على العلاقة السببية في الأجلين الطويل والقصير واتجاهها. وكانت النتائج بعدم وجود علاقة طويلة وقصيرة الأجل بين التضخم والبطالة (التلاوي، 13، 2021).

على الرغم من ثراء الأدبيات التي تناولت علاقة منحنى فيليبس عالمياً وإقليمياً، وتعدد المحاولات البحثية في البيئة الليبية، فإنّ هذه الدراسة تتميز عن سابقاتها بعدة جوانب جوهرية كالآتي:

أولاً- من حيث النطاق الزمني، تُعد هذه الدراسة من أوائل الدراسات التي غطت سلسلة زمنية حتى عام (2024)، مما سمح باستيعاب أثر الصدمات الهيكلية والتحولات السياسية والاقتصادية العنيفة التي شهدتها ليبيا في السنوات الأخيرة، وهو ما افتقرت إليه الدراسات السابقة مثل دراسة (يوسف، 2010) و(عبود والمحمودي، 2021).

ثانياً- من الناحية المنهجية تفردت الدراسة باستخدام اختبار الحدود *Bounds Test* في إطار نموذج *ARDL* وهو ما مكنها من حسم الجدل الذي ظهر في دراسات سابقة مثل دراسة (التلاوي، 2021) و(عبود والمحمودي، 2021) اللتين نفيتا وجود علاقة طويلة الأجل، حيث أثبتت هذه الدراسة وجود علاقة طردية توازنية طويلة الأجل مع تقديم تقدير لسرعة التعديل نحو التوازن عبر نموذج تصحيح الخطأ الذي حدد فترة سنتين لاستعادة التوازن.

ثالثاً- تتجلىّ خصوصية هذه الدراسة في تأكيدها على طبيعة طردية العلاقة في الأجل الطويل، مما يعزز فرضية وجود ركود تضخمي هيكلي في الاقتصاد الليبي، بخلاف الدراسات الكلاسيكية *(Friedman, 1968)* التي تفترض تلاشي العلاقة، أو الدراسات المحلية التي ركزت على المقايضة قصيرة الأجل فقط، مما يجعل نتائج هذه الدراسة مرجعاً أكثر حداثة وشمولاً لرسم السياسات الاقتصادية في ظل الظروف الراهنة.

الإطار النظري للدراسة:

الأساس المفاهيمي للعلاقة بين التضخم والبطالة:

تعود جذور العلاقة بين التضخم والبطالة إلى بدايات القرن العشرين، حيث لاحظ الاقتصاديون وجود نمط معين يشير إلى أنه كلما انخفضت البطالة ارتفع التضخم والعكس صحيح. وقد ترسخ هذا الفهم مع نشر الاقتصادي البريطاني ألفريد ويليم فيليبس (Alfred William Phillips) لمقالته الشهيرة عام 1958، التي بيّن فيها وجود علاقة عكسية بين معدل البطالة وتغير الأجور الاسمية في المملكة المتحدة خلال الفترة (1861– 1957)، وهو ما أصبح يُعرف لاحقًا بمنحنى فيليبس.(Phillips Curve). منحنى فيليبس الأصلي يشير إلى المفهوم الذي طرحه فيليبس عام 1958، حيث لاحظ وجود علاقة عكسية مستقرة بين معدل البطالة ومعدل التغير في الأجور الاسمية في بريطانيا خلال الفترة من (1861– 1957). وقد فُسّرت هذه العلاقة لاحقاً على أنها تشير إلى العلاقة عكسية بين معدل البطالة ومعدل التضخم، أي أن انخفاض مستوى البطالة يؤدي إلى ارتفاع مستوى التضخم والعكس صحيح، مما أعطى صانعي السياسات حينها أداة للاختيار أو التفضيل بين معدلات بطالة أقل أو تضخم أقل. لكن لاحقاً ظهر ما يُعرف بـ منحنى فيليبس المُعدّل أو الحديث وهو منحنى يأخذ في

الاعتبار تأثير التوقعات التضخمية .هذا المفهوم طُوّر بواسطة ميلتون فريدمان وإدموند فيلبس، واللذان أظهرا أن العلاقة العكسية بين التضخم والبطالة قد لا تستمر في الأجل الطويل؛ لأن العمال وأرباب العمل يكيّفون توقعاتهم للتضخم، مما يجعل العلاقة العكسية غير فعّالة بمرور الوقت (Phillips, 1958,89).

إذن يمكن أن نستخلص مما سبق أن منحنى فيليبس الأصلي يصف العلاقة العكسية قصيرة الأجل والثابتة بين كل من البطالة والتضخم، أما منحنى فيليبس المُعدّل أو الحديث فيدمج توقعات التضخم ويُظهر أن العلاقة تزول في الأجل الطويل.

وجهة نظر المدارس الاقتصادية للعلاقة المفسرة بين التضخم والبطالة:

اقترح فيليبس وجود علاقة عكسية مستقرة بين معدل البطالة ومعدل التغير في الأجور الاسمية، مما قاد لاحقًا إلى افتراض وجود علاقة بين البطالة ومعدل التضخم وعليه استخدم صانعو السياسات هذا المنحنى لتبرير وجود علاقة عكسية قصيرة الأجل بين المتغيرين. وفقًا للمدرسة الكنزية يوجد نوع من العلاقة العكسية بين البطالة والتضخم، تُعرف اقتصادياً بمصطلح "العلاقة التضخمية" أو "العلاقة العكسية بين البطالة والتضخم". وتفترض هذه العلاقة أن السياسات التوسعية (مثل: زيادة الإنفاق الحكومي أو خفض أسعار الفائدة) تؤدي إلى خفض معدل البطالة، ولكنها قد تؤدي إلى ارتفاع معدلات التضخم. كما يرى الاقتصادي كينز أن البطالة ناتجة عن النقص في الطلب الكلي ومن ثم فإن زيادة معدل الطلب يمكن أن يعمل على تخفيض معدل البطالة ولكن على حساب التضخم (هاني، 49، 2012).

أما المدرسة النقدية وعلى رأسها الاقتصادي ميلتون فريدمان فقد عارض هو وأعضاء هذه المدرسة المفهوم الكينزي للعلاقة الثابتة بين البطالة والتضخم، وقدموا مفهوم أخرى وهو "المعدل الطبيعي للبطالة"، مؤكدين أن منحنى فيليبس ينطبق فقط على الأجل القصير، في حين تتلاشى هذه العلاقة في الأجل الطويل بسبب التوقعات التضخمية ولذلك فإن محاولات خفض معدلات البطالة في الاقتصاد إلى ما دون مستواها الطبيعي سوف يؤدي إلى تزايد في معدل التضخم دون أثر دائم على البطالة.

(Phillips, 1968,11) كما قدمت المدرسة الكنزية الحديثة من خلال أعمال بلانشارد وكاتز وآخرين، مفهوم معدل البطالة غير المعجل بالتضخم (NAIRU) والذي يمثل الحد الأدنى لمعدل البطالة الذي لا يؤدي إلى ارتفاع مستوى التضخم.

وبحسب هذا المفهوم فإن السياسات الاقتصادية لا يمكنها خفض البطالة إلى ما دون هذا المعدل من غير التسبب في حدوث تضخم متزايد. (Blanchard, Katz ,1997,69) وركزت دراسات (أكيرلوف وديكنز وبيري) عن الاقتصاد السلوكي على أهمية التوقعات التضخمية والسلوك غير الرشيد في تحديد العلاقة بين البطالة والتضخم. وبيّنوا أن العلاقة تعتمد على مدى التزام السلطات النقدية بمستوى مستهدف من التضخم، إضافة إلى العوامل النفسية والسلوكية في قرارات العمال وأرباب العمل(Akerlof, Dickens & Perry, 2000,42) بالإضافة إلى مدرسة التوقعات الرشيدة والتي أشارت إلى إن ظهور ما يعرف بالركود التضخمي الذي عرفته الدول المتقدمة في سبعينات وثمانينيات القرن الماضي، وعجز منحنى فليبس عن تحليل هذه الوضعية وهي وجود علاقة طردية بين معدل التضخم ومعدل البطالة، أسهم في ظهور أفكار جديدة، ولعل أهم هذه النظريات المفسرة لظاهرة الركود التضخمي أو العلاقة الطردية بين التضخم والبطالة، ومنها نظرية التوقعات الرشيدة (الصياد،2015).

أوجه التشابه والاختلاف بين النظريات:

تتفق المدرسة الكينزية على وجود علاقة عكسية قصيرة الأجل بين التضخم والبطالة. في حين تختلف المدرسة النقدية والمدرسة الحديثة في الاقتصاد الكلي مع هذا الطرح، وتُعدّ أنّ هذه العلاقة لا تستمر في الأجل الطويل. كما يبرز مفهوم التوقعات كعامل محوري لدى كل من فريدمان وأكيرلوف وديكنز، حيث تلعب دوراً في تعديل منحنى فيليبس التقليدي. أما النظريات الاقتصادية الحديثة فتؤكد على أن العلاقة قد تكون غير خطية وتتأثر بعوامل هيكلية ومؤسسية خاصة بكل اقتصاد.

منحنى فيليبس (المفهوم والتطورات النظرية).

يُعد منحنى فيليبس من المفاهيم الأساسية في الاقتصاد الكلي، حيث يُظهر العلاقة العكسية بين معدل البطالة ومعدل التضخم، إن أول من قدم هذا المفهوم هو الاقتصادي أ. و. فيليبس في سنة 1958، حيث لاحظ وجود علاقة عكسية بين معدل البطالة ومعدل نمو الأجور في المملكة المتحدة خلال عامي (1861-1957). (Phillips,1958,287).

وفي ستينيات القرن الماضي اعتمد الاقتصاديون الكينزيون على منحنى فيليبس كأداة لفهم العلاقة بين التضخم والبطالة، معتبرين أن هناك علاقة بينهما إلا أن هذه العلاقة تعرضت للنقد في عقد السبعينيات مع ظهور ظاهرة "الركود التضخمي"، حيث ارتفع كل من التضخم والبطالة معاً في آن واحد، مما دفع الاقتصاديون النقديون، مثل ميلتون فريدمان، إلى التشكيك في صلاحية منحنى فيليبس في الأجل الطويل.

أما فيليبس فيرى أن العلاقة العكسية بين التضخم والبطالة تكون في الأجل القصير ويسعى لتحقيق إمكانية وصول المجتمع لمستوى التشغيل الكامل مع التغير في كل من الأجور والأسعار (البطالة والتضخم). وعليه تم عدّ البطالة هي الثمن الذي يدفعه المجتمع من أجل مكافحة التضخم، والتضخم هو الثمن الذي يدفعه المجتمع من أجل تحقيق التشغيل الكامل ومن ثم إمكانية تحقيق معدل بطالة مقبول مع معدل تضخم معتدل، أو بمعنى آخر حتمية وجود بطالة مع تضخم في آنٍ واحد، فمحاربة أحدهما يكون على حساب الآخر؛ لذلك لا بد من التوفيق والاعتدال بينهما (مجلخ، 56، 2016).

أبرز الانتقادات التي وجهت لمنحنى فيليبس:

تعرّض منحنى فيليبس لعدة انتقادات أبرزها عدم ثبات العلاقة بين البطالة والتضخم في الأجل الطويل، حيث بينت الظواهر الاقتصادية مثل الركود التضخمي في السبعينيات، أن التضخم والبطالة قد يرتفعان معًا، ما يتناقض مع الفرضية الأصلية للمنحنى. كما انتُقد لعدم الآخذ في الاعتبار دور التوقعات المستقبلية، حيث أوضح الاقتصاديون (روبرت لوكاس، وميلتون فريدمان) أن الأفراد يعدّلون سلوكهم وتوقعاتهم بناءً على السياسات المعلنة، مما يضعف أثر السياسات الاقتصادية المبنية على المنحنى. ومع ذلك يرى فيليبس ومؤيدوه أن العلاقة بين البطالة والتغير في الأجور الاسمية والتي كانت حجر الأساس لبناء المنحنى لا تزال تحتفظ بقيمتها في الأجل القصير، مؤكدين أن منحنى فيليبس ليس قانونًا اقتصاديًا ثابت، بل أداة تحليلية يمكن تعديلها وتطويرها وفقاً للمتغيرات الاقتصادية، والتوقعات السلوكية. (Lucas, 1976, 30)..

تحليل حالة الاقتصاد الليبي وفق فرضية منحنى فيليبس:

الإطار العملي للدراسة:

التحليل القياسي للعلاقة بين التضخم والبطالة:

تهدف هذه الدراسة إلى قياس وتحديد طبيعة العلاقة بين التضخم والبطالة في الاقتصاد الليبي. ولإجراء التحليل القياسي، تم اختيار المتغيرات المؤثرة في الظاهرة محل الدراسة وفقاً للنظرية الاقتصادية والدراسات السابقة. وعلى الرغم من أن معدل البطالة يتأثر بمتغيرات متعددة، مثل الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، والنمو السكاني، وحجم الإنفاق العام؛ إلا أن هذه الدراسة ستقتصر على اختبار العلاقة الثنائية مع معدل التضخم نظراً لعدم توفر سلاسل زمنية مكتملة لبقية المتغيرات لبعض سنوات الدراسة.

ولتقدير هذه العلاقة، اعتمدت الدراسة على بيانات السلاسل الزمنية السنوية من (1991- 2024) وباستخدام نموذج الانحدار الذاتي للإبطاءات الموزعة ARDL، واستناداً إلى المنهجية القياسية يمكن توصيف متغيري الدراسة كما يلي:

المتغير التابع: وهو معدل التضخم (INF) والذي يُعرف بأنه الارتفاع المستمر والملموس في المستوى العام للأسعار خلال فترة زمنية معينة، مما ينعكس على ارتفاع تكلفة المعيشة وانخفاض القوة الشرائية للعملة المحلية.

المتغير المستقل: وهو المتغير الداخلي وفي هذه الدراسة سيكون معدل البطالة(U) حيث تُعرف البطالة وفقاً لمنظمة العمل الدولية (ILO) بأنها حالة اقتصادية واجتماعية تعبر عن وجود أفراد ضمن القوى العاملة لديهم القدرة والرغبة في العمل والبحث عنه بجدية عند مستويات الأجور السائدة دون العثور على فرصة عمل مناسبة. يُستثنى من هذا التعريف الأطفال، وكبار السن، والمرضى، والمتقاعدون(international labour organization,2024) .

طبيعة العلاقة المفترضة: تشير فرضية منحنى فيليبس إلى وجود علاقة عكسية بين التضخم والبطالة في الأجل القصير، بينما قد تتحول إلى علاقة طردية في الأجل الطويل في حالة "الركود التضخمي" وفقاً لمدرسة التوقعات الرشيدة، والنظريات النقدية الحديثة، وعليه سيتم اختبار وجود هذه العلاقة في ظل خصوصية الاقتصاد الليبي.

اختبار الاستقرارية (اختبارات جذر الوحدة *Unit Root Tests*).

للتحقق من خصائص استقرارية السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة، تم استخدام اختبار (ديكي- فولر) الموسع (Augmented Dickey-Fuller – ADF) وهو أحد أبرز اختبارات جذر الوحدة المستخدمة لتحديد استقرارية السلاسل الزمنية وتحديد درجة تكامل كل من متغير التضخم (INF) ومتغير البطالة (U). وكانت نتائج الاختبار كما هو موضح بالجدول (1).

جدول (1) نتائج اختبار استقرارية السلاسل الزمنية

اختبار ديكي فولر ADF					
المتغيرات	level		1st deference		درجة التكامل
	intercept	Trend & intercept	intercept	Trend & intercept	
	p-value	p-value	p-value	p-value	
U	0.4779	0.8292	**0.0402	-	I (1)
INF	**0.0273	-	-	-	I (0)

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي Eviews13 (**) مستوى معنوية 5%

أظهرت نتائج الاختبار أن سلسلة معدل التضخم (INF) مستقرة في المستوى عند وجود الثابت (intercept)، حيث بلغت القيمة الاحتمالية (p-value = 0.0273)، عند من مستوى الدلالة 5%، مما يعني رفض فرضية العدم بوجود جذر وحدة، وبالتالي يُعد هذا المتغير متكاملًا من الرتبة الصفرية I (0). في المقابل، لم تكن سلسلة معدل البطالة (U) مستقرة في المستوى سواء بوجود الثابت فقط أو بوجود الثابت والاتجاه العام، حيث بلغت القيم الاحتمالية (0.4779 و0.8292) على التوالي، عند مستوى دلالة 5%. وبعد أخذ الفرق الأول للسلسلة، أظهرت النتائج أن السلسلة أصبحت مستقرة بوجود الثابت فقط (p-value = 0.0402)، مما يعني أن هذا المتغير متكامل من الرتبة الأولى I (1) وبناءً على هذه النتائج، يمكن القول إن المتغيرات تتسم بدرجات تكامل مختلفة، حيث أن معدل التضخم (INF) متكامل من الدرجة الصفرية I(0)، بينما كان معدل البطالة (U) متكامل من الدرجة الأولى I (1)، الأمر الذي يتيح استخدام منهجية ARDL لاختبار العلاقة بين المتغيرين.

تحليل العلاقة بين التضخم والبطالة باستخدام نموذج *ARDL*.

من خلال اختبار ديكي- فولر الموسع (ADF) نلاحظ اختلاف درجة تكامل متغيرات الدراسة، حيث وجد أن متغير التضخم (INF) متكامل من الرتبة الصفرية I (0)، بينما متغير البطالة (U) متكامل من الرتبة الأولى I (1) ولذلك فإن استخدام منهجية الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة (ARDL) تُعد الأنسب لتحليل العلاقة بين المتغيرين كونها تسمح بالتعامل مع متغيرات مدمجة من الرتبتين I (0) وا (1)، ولا تتطلب أن تكون جميع السلاسل متكاملة من نفس الدرجة. وعليه تم تقدير نموذج ARDL وتحديد فترات التباطؤ الأنسب لكل متغير استناداً إلى معيار المعلومات Akaike كما هو موضح بالشكل (1).

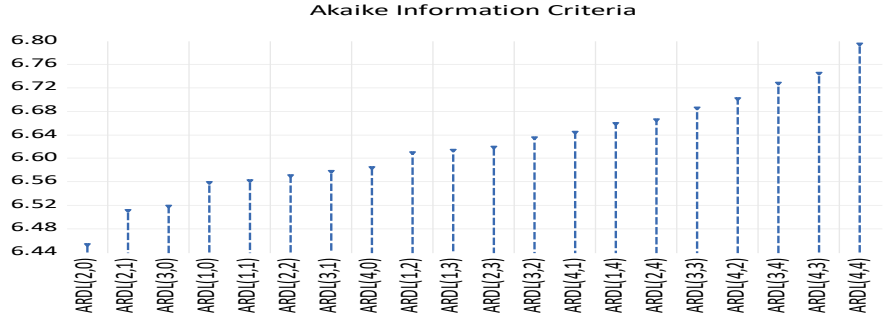

شكل (1) اختبار درجة الإبطاء المثلى

المصدر: مخرجات البرنامج الإحصائي Eviews13

يُظهر الشكل (1) أعلاه نتائج اختيار درجة الإبطاء باستخدام معيار معلومات أكايكي (AIC)، حيث يتضح أن النموذج ARDL (2,0) يُحقق أدنى قيمة للمعيار، مما يشير إلى أنه الأنسب لتمثيل العلاقة بين المتغيرين. أما النماذج الأخرى ذات الدرجات الأعلى، فقد سجلت قيماً أكبر لمعيار أكايكي (AIC) مما يعني أنها أقل كفاءة ويُفضل عدم استخدامها لتجنب الإفراط في تقييد النموذج دون تحسين جوهري في جودة التقدير.

اختبار وجود علاقة طويلة الأجل (اختبار الحدود *Bounds Test*):

بهدف التحقق من وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة وهي معدل التضخم (INF) ومعدل البطالة (U) تم إجراء اختبار الحدود (Bound Test) ضمن إطار نموذج ARDL وقد تم الاختبار تحت الفرضية الصفرية (H_0) التي تنص على عدم وجود علاقة تكامل مشترك (علاقة توازنية طويلة الأجل) بين المتغيرين. وتشير النتائج المحققة إلى أن قيمة إحصائية (F- statistic) تساوي (4.0755) وبحجم عينة قدره (32) كما هو موضح بالجدول (2).

جدول (2) اختبار الحدود

Null hypothesis: No levels relationship
Number of cointegrating variables: 1
Trend type: Rest. constant (Case 2)
Sample size: 32

Test Statistic			Value			
F-statistic			4.075515			
	10%		5%		1%	
Sample S...	I(0)	I(1)	I(0)	I(1)	I(0)	I(1)
30	3.303	3.797	4.090	4.663	6.027	6.760
35	3.223	3.757	3.957	4.530	5.763	6.480
Asymptotic	3.020	3.510	3.620	4.160	4.940	5.580

* I(0) and I(1) are respectively the stationary and non-stationary bounds.

المصدر: مخرجات البرنامج الإحصائي Eviews13

للحكم على وجود علاقة توازنية طويلة الأجل فأن الشرط الأساسي في اختبار الحدود (Bounds Test) يقتضي أن تفوق قيمة إحصائية (F-statistic) القيمة الحرجة للحد الأعلى (1) ا عند مستويات المعنوية المتعارف عليها (1%، 5%، 10%). أما في حال كانت القيمة المحسوبة تقع بين الحدين الأدنى والأعلى، فإن النتيجة تُعد غير حاسمة، مما يستوجب اللجوء إلى مؤشرات داعمة كمعنوية معامل تصحيح الخطأ (ECM) للتأكد من وجود علاقة توازنية. وبالنظر إلى نتائج الجدول (2) نلاحظ أن قيمة (F) المحسوبة بلغت(4.075) وهي تقع بين الحدين الأدنى والأعلى عند مستوى معنوية 5%، حيث جاءت أقل من الحد الأعلى البالغ (4.53) وبناءً عليه فإن النتيجة تقع في المنطقة غير الحاسمة (Inconclusive Region)، مما لا يتيح الجزم بوجود أو عدم وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بشكل قاطع عنـد هـذا المستوى من الثقـة.

وعليه لا يمكن رفض الفرضية الصفرية (H_0) عند مستوى ثقة 1% أو 5% ومع ذلك عند مستوى الثقة 10% نجد أن القيمة المحسوبة تتجاوز الحد الأعلى البالغ (3.757) عليه يمكن قبـول الفرضية البديلة (H_1) عند هذا المستوى فقط، مما يشير مبـدئياً إلى احتمال وجود علاقة طويلة الأجل بين المتغيرين ولكن بدرجة ثقـة أقل (90%).

خلاصة القول توجد مؤشرات على وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين البطالة والتضخم عند مستوى 10%، إلا أن عدم حسم النتيجة عند 5% يستدعي توخـي الحذر في التفسير، والاعتماد بشكل أكبر على نتائج نموذج تصحيح الخطأ (ECM) لتعزيز الاستنتاجات حول طبيعة العلاقة وديناميكيتها في الأجلين القصير والطويل.

قياس العلاقة في الأجل القصير: نموذج تصحيح الخطأ(ECM):

بناءً على نتيجة اختبار الحدود التي رجحت وجود علاقة تكامل مشترك، تم تقدير نموذج تصحيح الخطأ (ECM) لقياس العلاقة في الأجل القصير، وجاءت النتائج وفقاً للجدول (3) كما يأتي:

جدول (3) نموذج تصحيح الخطأ ECM

Dependent Variable: D(INF)
Method: ARDL
Sample: 1993 2024
Included observations: 32
Dependent lags: 4 (Automatic)
Automatic-lag linear regressors (4 max. lags): U
Deterministics: Restricted constant and no trend (Case 2)
Model selection method: Akaike info criterion (AIC)
Number of models evaluated: 20
Selected model: ARDL(2,0)

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
COINTEQ*	-0.467098	0.129055	-3.619374	0.0011
D(INF(-1))	0.369830	0.166348	2.223235	0.0339

R-squared	0.312470	Mean dependent var	-0.245313
Adjusted R-squared	0.289553	S.D. dependent var	6.485533
S.E. of regression	5.466529	Akaike info criterion	6.295626
Sum squared resid	896.4880	Schwarz criterion	6.387235
Log likelihood	-98.73002	Hannan-Quinn criter.	6.325992
F-statistic	13.63448	Durbin-Watson stat	1.971926
Prob(F-statistic)	0.000882		

* p-values are incompatible with t-Bounds distribution.

المصدر: مخرجات البرنامج الإحصائي Eviews 13

يُلاحظ أن معامل تصحيح الخطأ (-1) CointEq قد بلغت قيمته (0.467-) وهي قيمة ذات إشارة سالبة تتفق والتوقعات النظرية، مما يؤكد وجود علاقة توازنية طويلة الأجل وقدرة المتغيرات على العودة إلى وضع التوازن. كما اتسم المعامل بالمعنوية الإحصائية العالية عند مستوى دلالة1 % حيث بلغت قيمـة الاحتماليـة (P-value = 0.001) وتشير هذه النتيجة إلى أن الانحرافات عن التوازن في الأجل الطويل يتم تصحيحها بسرعة متوسطة؛ حيث يتم تصحيح نحو47% من اختلال التوازن في كل فترة زمنية (سنة)، مما يعكس وجود قوى تصحيح ذاتية داخل الاقتصاد الليبي تدفع بمعدل التضخم للعودة إلى مساره التوازني بعد وقوع أي صدمة عارضة. أما فيما يخص المتغير التابع، فقد بلغت قيمة معامل الفرق الأول لمعدل التضخم المبطئ لفترة D (INF ((-1) نحو (0.369) هو معامل معنوي إحصائياً عند مستوى 5% (P = 0.033) وتؤكد هذه النتيجة أن مستويات التضخم في الفترة السابقة تؤثر إيجاباً على التضخم الحالي، مما يشير إلى وجود حالة من "القصور الذاتي" أو التوقعات التضخمية في الاقتصاد.

حساب فترة التعديل:(Adjustment Period):

لتحديد المدى الزمني اللازم للعودة الكاملة إلى وضع التوازن بعد حدوث صدمة ما وهو ما يسمى بفترة التعديل، تم استخدام المقلوب المطلق لمعامل تصحيح الخطأ كما يلي:

$$\text{فترة التعديل} = \frac{1}{|\text{معامل ECM}|} = \frac{1}{0.4671} \approx 2.14$$

المصدر: من إعداد الباحثة

تشير هذه النتيجة إلى أن الاقتصاد الليبي يحتاج إلى فترة زمنية تقارب 2.14 سنة أي ما يعادل (سنتين وشهرين) تقريباً ليتلاشى أثر الصدمة بالكامل والعودة إلى مسار التوازن طويل الأجل، وتُعد هذه السرعة المتوسطة في التعديل دليلاً إضافياً على فعالية العلاقة التوازنية بين المتغيرين، كما تعكس وجود آلية تصحيح ديناميكية واضحة في الاقتصاد الليبي.

الاختبارات التشخصية لقياس جودة النموذج المقدر: (Diagnostic Tests)

يتضح من نتائج الاختبارات التشخيصية الواردة في الجدول (4) أدناه أن النموذج المقدر ARDL يتمتع بخصائص إحصائية جيدة حيث أظهر اختبار Jarque-Bera أن البواقي تتبع التوزيع الطبيعي بلغت قيمة الاحتمالية (0.2958) وهي أكبر من 5%.

كما تأكد خلو النموذج من مشكلة الارتباط الذاتي لحد الخطأ وعدم تجانس التباين، حيث جاءت القيم الاحتمالية للاختبارين (0.4890) (0.9225) على التوالي وهما أكبر من 5%.

كما أظهرت نتائج اختباري CUSUM و CUSUM of Squares وقوع الخط البياني ضمن الحدود الحرجة عند مستوى معنوية 5% مما يثبت استقرار معلمات النموذج وصلاحيتها للتنبؤ ورسم السياسات الاقتصادية في الأجلين الطويل والقصير.

جدول (4) نتائج الاختبارات التشخيصية

نوع الاختبار	الإحصائية	الاحتمالية	النتيجة
التوزيع الطبيعي Jarque-Bera	2.4359	0.2958	قبول: H_0 البواقي تتبع التوزيع الطبيعي
الارتباط الذاتي Breusch-Godfrey (LM)	0.1612	0.9225	قبول H_0: خلو النموذج من الارتباط الذاتي
تجانس التباين Breusch-Pagan-Godfrey	2.4250	0.4890	قبول H_0: تجانس تباين الخطأ ثابت
الاستقرار الهيكلي CUSUM	-	داخل الحدود	النموذج مستقر بنيوياً عبر الزمن
الاستقرار الهيكلي CUSUM of Squares	-	داخل الحدود	المعلمات المقدرة تتمتع بالاستقرار

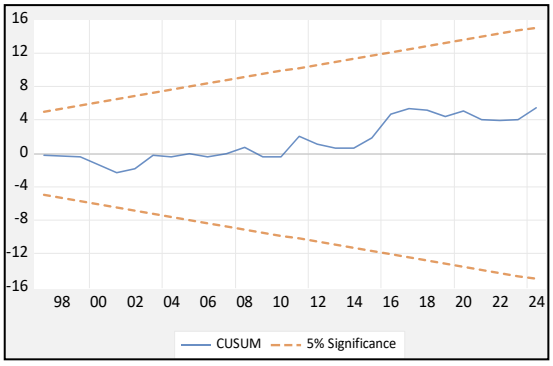

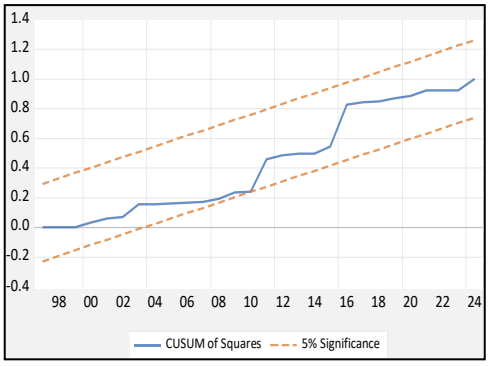

المصدر: مخرجات البرنامج الإحصائي Eviews 1

.

الخلاصة:

اعتمدت هذه الدراسة على نموذج الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة (ARDL) لتحليل ديناميكية العلاقة بين معدلات التضخم والبطالة في الاقتصاد الليبي على ضوء فرضية منحنى فيليبس، مع مراعاة التباين في خصائص استقرارية المتغيرات. وقد تم تحديد درجة الإبطاء المثلى استناداً إلى معيار أكايكي للمعلومات(AIC) ؛ حيث أظهرت النتائج أن النموذج ARDL (2,0) هو الأنسب لتمثيل العلاقة كونه حقق أدنى قيمة للمعيار.وعقب تحديد النموذج الأمثل تم إجراء اختبار الحدود(Bounds Test) للتحقق من وجود علاقة توازنية طويلة الأجل وقد بلغت قيمة إحصائية F-Statistic المحسوبة (4.0755) وبمقارنتها بالقيم الحرجة عند مستوى معنوية 10% نجد أنها تجاوزت الحد الأعلى البالغ (3.797) مما يشير إلى وجود علاقة تكامل مشترك عند هذا المستوى ولكن عند مستوى معنوية 5% فإنها تقع هذه القيمة في المنطقة غير الحاسمة (Inconclusive Region) كونها أقل من الحد الأعلى البالغ (4.53)، مما يعني عدم إمكانية رفض الفرضية الصفرية القائلة بعدم وجود علاقة توازنية طويلة الأجل عند مستويات دلالة أكثر دقة (5%،1%).

ونظراً لعدم حسم نتائج اختبار الحدود بشكل قاطع، تم تعزيز التحليل بتقدير نموذج تصحيح الخطأ (ECM) المشتق من نموذج ARDL (2,0) وقد أظهرت النتائج وجود علاقة توازنية؛ حيث جاء معامل تصحيح الخطأ (-1) CointEq بإشارة سالبة وقيمة بلغت (0.467-) مع معنوية إحصائية عالية عند مستوى دلالة 1% (p=0.0001) ويعكس هذا المعامل سرعة تعديل متوسطة تبلغ نحو 47% من الاختلالات السنوية، مما يؤكد وجود آلية تصحيح ذاتية تدفع المتغيرات نحو التوازن بعد وقوع الصدمات. كما أظهرت النتائج معنوية الفرق الأول لمتغير التضخم المبطأ(P = 0.033) مما يؤكد وجود أثر زمني تراكمي (قصور ذاتي) في مستويات الأسعار وعليه تُعد نتائج نموذج تصحيح الخطأ دليلاً إحصائياً يؤيد وجود علاقة توازنية بين التضخم والبطالة في الاقتصاد الليبي، مما يعزز فرضية الدراسة حتى في ظل الحساسية التي أظهرها اختبار الحدود لمستويات المعنوية المختلفة.

النتائج والتوصيات:

أولاً- النتائج.

- أكدت نتائج اختبار الحدود (Bounds Test) المستند إلى بيانات سنوية للاقتصاد الليبي وجود علاقة (تكامل مشترك) طردية توازنية طويلة الأجل ذات دلالة إحصائية عند مستوى ثقة 10% بين التضخم والبطالة .
- تم تحديد النموذج ARDL الأمثل باستخدام معيار معلومات أكايكي (AIC) وكان النموذج هو ARDL (2,0)
- أشارت نتائج نموذج تصحيح الخطأ (ECM) تشير إلى وجود علاقة توازنية (تكامل مشترك) طويلة القصير بين المتغيرين.
- جاء معامل تصحيح الخطأ سالباً وقيمته (0.4671-) وذو دلالة إحصائية عند مستوى 1% (p=0.0001)، مما يشير إلى أن النظام الاقتصادي يعمل على تصحيح نحو 47% من الاختلال الناتج عن التوازن خلال فترة زمنية واحدة.
- يحتاج الاقتصاد الليبي إلى ما يقارب سنتين وشهرين (2.14) كفترة تعديل للعودة إلى مساره التوازني بعد حدوث أي صدمة تؤثر في العلاقة بين التضخم والبطالة. كما بينت النتائج وجود علاقة دالة إحصائياً على المدى القصير بين المتغيرين.
- على الرغم من أن اختبار الحدود لم يحسم بشكل قاطع وجود العلاقة طويلة الأجل عند مستويات ثقة (5%و1%)، فإن دلالة معامل تصحيح الخطأ(ECM) تُعد مؤشراً إحصائياً قوياً وداعماً لهذه العلاقة.

ثانيًا- التوصيات.

- مراعاة العلاقة بين التضخم والبطالة عند تصميم السياسات الاقتصادية الكلية النقدية والمالية، لضمان فعالية أدوات التدخل الحكومي في تحقيق الاستقرار الاقتصادي المنشود.
- العمل على تبنى سياسات اقتصادية تكون مزيجاً متوازناً للحفاظ على مستوى تضخم مستهدف وخفض معدلات البطالة.
- تعزيز مرونة سوق العمل وتنويع السياسات الإنتاجية للتقليل من أثر الصدمات التضخمية على معدلات التوظيف. ويتأتى ذلك عبر برامج التدريب المهني الفعالة وتحفيز الاستثمار في القطاعات غير النفطية ذات الكثافة التوظيفية العالية.
- دعم التنسيق الفعّال بين السياسة النقدية والمالية، مع العمل على تعزيز الاستقلالية الوظيفية للمؤسسات النقدية (البنك المركزي) بما يسمح لها بمجابهة التضخم دون الإضرار بمستويات التوظف والتشغيل بشكل كبير، خصوصاً في سياق وطبيعة الاقتصاد الليبي الريعي.
- العمل على إجراء دراسات مستقبلية باستخدام بيانات محدثة ونماذج قياسية مختلفة لتعزيز نتائج هذه الدراسة وتقييم مدى تغير العلاقة بين التضخم والبطالة في ظل التحولات الاقتصادية والسياسية.

المراجع :

أولا- المراجع باللغة العربية:

إبراهيم، خالد. (2018). "دراسة قياسية لمنحنى فيليبس في مصر: العلاقة بين التضخم والبطالة." مجلة الاقتصاد والتنمية، جامعة عين شمس.

أبو العلا، علي. (2017). "تحليل ظاهرتي البطالة والتضخم في الاقتصاد الليبي." مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة طرابلس. العدد (56).

التلاوي، عبد الرزاق محمد. (2024). "اختبار التكامل المشترك بين معدلي التضخم والبطالة في الاقتصاد الليبي خلال الفترة 1991–2023م". مجلة العلوم الاقتصادية والسياسية، 21 (2).

الصياد، عبدالرحمن. (2015). "التحليل الاقتصادي الكلي" دار الكتب الوطنية، بنغازي.

بن سعادة، فاطمة الزهراء. (2020). "تحليل العلاقة بين البطالة والتضخم في الجزائر خلال الفترة (1990– 2015) باستخدام نموذج فيليبس." مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، جامعة قسنطينة.

سليم، مجلخ. (2016). "محددات البطالة في الجزائر: دراسة تطبيقية"، مجلة جامعة الشارقة للعلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد 13، العدد 2.

عبدالله، أحمد. (2021). "أثر السياسات النقدية على البطالة والتضخم في ليبيا." مجلة آفاق اقتصادية، جامعة المرقب.

عبدالمطلب، هاني. (2012). "الاقتصاد الكلي: النظرية والسياسات." دار المطبوعات الجامعية، الإسكندرية.

عبود، المشاط، والمحمودي، بشير. (2021). "العلاقات الديناميكية بين التضخم والبطالة ضمن منحنى فيليبس في الاقتصاد الليبي خلال الفترة (1990–2019)". مجلة كلية التربية، العدد العشرون.

يوسف، سهام. (2015). "استخدام منحنى فيليبس لقياس العلاقة بين معدل التضخم ومعدل البطالة في ليبيا". مجلة جامعة سبها للعلوم الإنسانية، المجلد الرابع عشر، العدد الثاني.

ثانياً: المراجع باللغة الإنجليزية:

Akerlof, G. A., Dickens, W. T., & Perry, G. L. (2000). "Near-Rational Wage and Price Setting and the Long-Run Phillips Curve." Brookings Papers on Economic Activity, 2000(1), 1–60.

Akerlof, G. A., Dickens, W. T., & Perry, G. L. (2000). "Near-Rational Wage and Price Setting and the Long-Run Phillips Curve." Brookings Papers on Economic Activity, 2000(1), 1–60.

Blanchard, O., & Katz, L. (1997). "What We Know and Do Not Know About the Natural Rate of Unemployment." Journal of Economic Perspectives, 11(1), 51–72.

Blanchard, O., & Katz, L. (1997). "What We Know and Do Not Know About the Natural Rate of Unemployment." Journal of Economic Perspectives, 11(1), 51–72.

Friedman, M. (1968). "The Role of Monetary Policy." American Economic Review, 58(1), 1–17.

Friedman, M. (1968). "The Role of Monetary Policy." American Economic Review, 58(1), 1–17.

International Labour Organization. “ILO Modelled Estimates and Projections database (ILOEST)” ILOSTAT. Accessed June 18, 2024. ilostat.ilo.org/data.

Lucas, R. E. (1976). "Econometric Policy Evaluation: A Critique." Carnegie-Rochester Conference Series on Public Policy, 1, 19–46.

Phillips, A. W. (1958). "The Relation Between Unemployment and the Rate of Change of Money Wage Rates in the United Kingdom, 1861–1957." Economica, 25(100), 283–299.

Phillips, A. W. (1958). "The Relation Between Unemployment and the Rate of Change of Money Wage Rates in the United Kingdom, 1861–1957." Economica, 25(100), 283–299.